SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF PURE & APPLIED SCIENCES VOL.21 NO. 1 2022
DOI: 10.51984/JOPAS.V21I1.1796

مجلة جامعة سبها للعلوم البحتة والتطبيقية
Sebha University Journal of Pure & Applied Sciences

Journal homepage: www.sebhau.edu.ly/journal/index.php/jopas

إثر استقلالية مصرف ليبيا المركزي على معدلات التضخم في ليبيا عن الفترة (2012-2021)

*عادل عبدالله الكيلاني[1] و أبوبكر خليفة دلعاب[2]

[1] قسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا
[2] قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا

الملخص

نظراً لأهمية المصرف المركزي من خلال موقعه المهم في ترسيخ الاستقرار الاقتصادي والنقدي فقد حظي موضوع استقلالية المصرف المركزي بأهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية والمالية ، وذلك لتأثيره في النشاط الاقتصادي ومتغيرات الاقتصاد الكلي مثل التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة، عليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة تأثير استقلالية مصرف ليبيا المركزي على معدلات التضخم في ليبيا. ولتحقيق اهداف الدراسة تم دراسة العلاقة بين استقلالية مصرف ليبيا المركزي وأحد متغيرات الاقتصاد الكلي وهو التضخم خلال الفترة من (2012-2021) ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، إضافة إلى توظيف المنهج الكمي القياسي باستخدام السلاسل الزمنية لدراسة العلاقة بين استقلالية المصرف المركزي و معدلات التضخم . ومن أجل الحصول على نتائج تحقق أهداف الدراسة ، أستخدم الباحث برنامج Eviews10 لتحليل البيانات. وقد كشفت الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين استقلالية مصرف ليبيا المركزي و معدلات التضخم في الاقتصاد، فزيادة معدل استقلالية المصرف المركزي بوحدة واحدة سوف تنتج انخفاضاً في معدلات التضخم بمقدار 66.4 % من الوحدات، و هذه النتيجة تتماشى مع ما جاء في النظرية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

استقلالية المصرف المركز
التضخم
المصارف المركزية
الاقتصاد
مصرف ليبيا المركزي

The Impact of The Independence of The Central Bank of Libya on Inflation Rates In Libya For The Period (2012-2021)

*Adel El-Kailany[a], Abubaker Delab[b]

[a] Finance & banks Department, Faculty of Economics/Omer Al-Muktar University, Libya
[b] Department of Economics, Faculty of Economics / Omer Al-Muktar University, Libya

A B S T R A C T

Given the importance of the Central Bank through its important position in establishing economic and monetary stability, the issue of the independence of the Central Bank has received great importance in economic and financial studies, due to its impact on economic activity and macroeconomic variables such as inflation, exchange rate and interest rate. Therefore, this study aims to know the impact of the independence of the Central Bank of Libya on inflation rates in Libya. To achieve the objectives of the study, the relationship between the independence of the Central Bank of Libya and one of the macroeconomic variables, which is inflation, was studied during the period from (2012-2021). . In order to obtain results that achieve the objectives of the study, the researcher used the Eviews10 software to analyses the data. The study revealed an inverse relationship between the independence of the Central Bank of Libya and inflation rates in the economy. An increase in the independence rate of the Central Bank by one unit will produce a decrease in inflation rates by 66.4% of units, and this result is in line with what was stated in the economic theory.

Keywords:

Central Bank Independence
Central Bank of Libya
Central banks
Inflation
Economy

1. المقدمة:

*Corresponding author:
E-mail addresses: adelelkailany@gmail.com , (A. Delab) qsw323@gmail.com
Article History : Received 23 February 2022 - Received in revised form 26 April 2022 - Accepted 14 May 2022

يحظى موضوع استقلالية المصارف المركزية باهتمام كبير لدى المهتمين بالقطاع المصرفي والبُحاث والدراسات الاقتصادية والمصرفية، نظراً للدور الذي يلعبه المصرف المركزي في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي بشكل عام ، والاستقرار النقدي على وجه الخصوص. وقد أشارت الكثير من الدراسات منها، على سبيل المثال لا الحصر، [1]، [2]، [3] أن استقلال المصرف المركزي هدفاً مطلوب ، حيث ترجع فكرة الاستقلالية إلى الظهور في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، تحت مسمى (استقلالية المصرف المركزي)، وفي التسعينات من القرن العشرين تزايدت الدعوات لمنح المصارف المركزية مزيداً من الاستقلالية عن الحكومات، وتم تشجيع استقلالية المصرف المركزي من قبل المؤسسات الدولية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، وصندوق النقد الدولي (IMF) الذي استخدمه كشرط من شروطه لمنح القروض للدول، إضافة إلى استخدمه من قبل الاتحاد الاوربي بصفته معياراً وشرطاً للإنظام للاتحاد النقدي والاقتصادي، إضافة إلى أن استقلالية المصرف المركزي تؤدي لمزيد من المصداقية في مواجهة التضخم [4].

ويرى الكثير من المهتمين بهذا الموضوع، أن مبررات تعزيز استقلالية المصارف المركزية ازدادت زخماً رغم انخفاض مستويات التضخم ويعللون هذا الانخفاض أنه كان نتيجة لعدة عوامل منها السياسات النقدية المسؤولة والرزينة التي تبنتها المصارف المركزية اعتماداً على تعزيز استقلالية هذه المصارف في العديد من الدول، ونجاح السلطات النقدية في استهداف التضخم في عدد من الدول، إضافة أن قرارات المصارف المركزية وسياساتها تتكامل مع باقي السياسات الاقتصادية الأخرى (السياسة المالية، السياسات الاحترازية الكلية ، السياسة التجارية ، وغيرها) [5]. ومع ازدياد المطالبات بأهمية استقلالية المصارف المركزية، اتجهت العديد من الدول مؤخراً إلى تغيير تشريعاتها على نحو يمنح قدراً كبير من الاستقلالية لمصارفها المركزية [6]، والتي من ضمنها ليبيا التي أصدرت القانون 46 لسنة 2012 الذي يسعى لتعزيز استقلالية مصرف ليبيا المركزي.

ونظراً لأهمية موضوع استقلالية المصارف المركزية وعلاقته بالتضخم، فإن هذه الورقة تهدف إلى دراسة العلاقة بين درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي ومعدلات التضخم، حيث تم الاستناد على دراسة [7] لقياس الاستقلالية، والتي قامت بتحديد درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي ، باستخدام نموذج Grilli & Cukierman لقياس درجة استقلالية المصارف المركزية، حيث تم الاعتماد على درجة الاستقلالية للدراسة السابقة لإيجاد العلاقة بين درجة الاستقلالية ومعدلات التضخم خلال الفترة من 2012 حتى 2021. لتحقيق أهداف الورقة، فقد اشتملت الدارسة على مجموعة من المحاور لمناقشتها، منها مفهوم استقلالية المصارف المركزية، الآراء المؤيدة والمعارضة لاستقلالية المصارف المركزية، معدل التضخم وعلاقته باستقلالية المصرف المركزي، الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وأخيراً تحليل النموذج والنتائج والتوصيات.

2. مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم الوضوح في العلاقة بين السياسة النقدية التي يديرها مصرف ليبيا المركزي والسياسات الحكومية، خاصة فيما يتعلق بإدارة السياسة المالية التي تنعكس على أداء السياسة النقدية في ظل التدخلات الحكومية . وأمام المستوى الحالي لاستقلالية مصرف ليبيا المركزي، يصبح التساؤل هل هناك علاقة بين استقلالية مصرف ليبيا المركزي ومعدلات التضخم استنادا لدرجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي، خلال الفترة من 2012 حتى 2021 ؟

3. فرضية الدراسة :

للإجابة على سؤال الدراسة، فإن فرضية الدراسة تكون على النحو التالي:

- توجد علاقة عكسية بين درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي (كمتغير مستقل) ومعدلات التضخم (كمتغير تابع) في ليبيا.

4. أهداف الدراسة :

أ. تغطية الجانب النظري لمفهوم استقلالية المصارف المركزية، والمؤشرات المستخدمة في قياسها .

ب. استعراض العلاقة بين استقلالية المصرف المركزي ومعدل التضخم.

ج. دراسة العلاقة بين درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي ومعدلات التضخم.

5. المنهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، من أجل التعرف على الاسس النظرية لطبيعة الظاهرة ووصفها وتفسيرها ، وتكوين صورة عن مفهوم استقلالية المصرف المركزي وعلاقته بمعدلات التضخم، إضافة إلى توظيف المنهج الكمي القياسي باستخدام السلاسل الزمنية لدراسة العلاقة بين استقلالية المصرف المركزي و معدلات التضخم . ومن أجل الحصول على نتائج تحقق أهداف الدراسة ، أستخدم الباحث برنامج Eviews لتحليل البيانات.

6. أدوات جمع البيانات:

سيتم الاعتماد على البيانات الكمية لمعدلات التضخم خلال الفترة من 1990 حتى 2020 ، (تم استخدام بيانات الفترة من 1990 وحتى 2011، لمتطلبات التحليل كما سيأتي تفسيره في محور التحليل)، المستخلصة من الاحصائيات والتقارير الرسمية الصادرة عن الجهات ذات العلاقة ومنها التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي .

7. حدود الدراسة :

الحدود المكانية للدراسة مصرف ليبيا المركزي، أما الحدود الزمنية للدراسة فهي الفترة الزمنية الممتدة من 2012 حتى 2021.

8. الدراسات السابقة:

أ دراسة [8] والتي قام الباحثان بدراسة أثر استقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي (البطالة والتضخم) في العراق خلال الفترة (1991-2013) ، حيث أعتمد الباحثان على تحليل السلاسل الزمنية خلال فترة الدراسة باستخدام برنامج Eviews10 . حيث أظهرت الدارسة أن هناك تأثير إيجابي بين متغير الاستقلالية والتضخم ، ولم تتأثر العلاقة بين الاستقلالية و متغير البطالة ، وأن التغيرات التي تحدث في متغير البطالة لم يكن لاستقلالية المصرف المركزي العراقي أي دور فيها . ويرى الباحثان أن من أجل تخفيض معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي يجب أن ترفع درجة استقلالية المصرف المركزي العراقي .

ب دراسة [9] والتي ناقشت تأثير استقلالية المصرف المركزي على المالية العامة، وأوضحت الدراسة أن المالية العامة لها تأثير على استقلالية المصرف المركزي من خلال جملة من المتغيرات النقدية كالتضخم إذ تؤثر المالية العامة من خلال النفقات والايرادات على التضخم .

وأوصت الدراسة بأن يحدد هدف واحد للسياسة النقدية في العراق نظراً للظروف التي تمر بها البلاد .

ج دراسة [10] والتي أستخدم الباحثان نموذج Grilli & Cukierman حيث توصلت الدراسة إلى أن درجة استقلالية المصرف المركزي العراقي وصلت (75%) وهي درجة جيدة ، كما أشار الباحثان إلى أن درجة الاستقلالية يمكن زيادتها بإجراء بعض التعديلات في قانون المصارف العراقي خاصة في متغير المحافظ ومتغير صياغة السياسة النقدية . غير أن الدراسة ترى أن درجة الاستقلالية الفعلية هي بعيدة عن هذه النتيجة .

د دراسة [11] والتي تناولت تأثير استقلالية مصرف سورية المركزي على فعالية السياسة النقدية، حيث قامت الباحثة بدراسة علاقة استقلالية مصرف سورية المركزي بمجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي ومنها التضخم والناتج القومي الاجمالي . وقامت الباحثة باختبار العلاقة عن طريق نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة ، وتوصلت الدراسة أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين درجة استقلالية المصرف المركزي السوري (كمتغير مستقل) والناتج المحلي الإجمالي السوري (كمتغير تابع) ، أيضاً توصلت الدراسة أن هناك علاقة عكسية ذات دلالة معنوية بين درجة استقلالية مصرف سورية المركزي والتضخم (كمتغير تابع) . وترى الباحثة أن منح المزيد من الاستقلالية لمصرف سورية المركزي انعكست على انخفاض معدلات التضخم خلال فترة الدراسة . و أوصت الباحثة على منح المزيد من الاستقلالية لمصرف سورية المركزي بما يمكنه من اتخاذ القرارات النقدية وتنفيذها في الوقت المناسب، وأجراء تعديلات جوهرية على قانون النقد والائتمان بما يمكن المصرف المركزي من قيام بدوره بشكل أمثل.

هـ دراسة [12] والتي تهدف إلى تحليل أثر استقلالية المصرف المركزي في استهداف التضخم، وتحقيق الاستقرار النقدي وأهداف السياسة النقدية لدولة مصر. وتستند الدراسة على فرضية أن هناك علاقة بين استقلالية المصرف المركزي وانخفاض معدلات التضخم وتحقيق الاستقرار في قيمة العملة داخلياً وخارجياً. وقد توصلت الدراسة أن تدهور درجة استقلالية المصرف المركزي المصري أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم ، إضافة أن تدهور استقلالية المصرف المركزي كان سبب في زيادة عجز الموازنة العامة ، نتيجة التمويل بالعجز من خلال الاصدار النقدي . وأوصى الباحث على ضرورة منح مزيد من الاستقلالية للمصرف المركزي المصري ، وأن يتمتع المصرف المركزي باستقلالية في صياغة السياسة النقدية . إضافة إلى إجراء تعديلات جذرية على قانون المصرف المركزي المصري من أجل منحه المزيد من الاستقلالية.

و دراسة [13] التي قامت بدراسة أثر استقلالية المصرف المركزي الجزائري على فعالية السياسة النقدية. حيث قامت الباحثة بدراسة أثر استقلالية البنك المركزي الجزائري على المؤشرات الاقتصادية ومنها التضخم. وقد أظهرت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين استقلالية المصرف المركزي الجزائري والتضخم. وأوصت الدراسة على ضرورة منح الاستقلالية لمصرف الجزائر المركزي وعدم خضوعه لضغوطات الحكومة لتنفيذ سياستها المالية على حساب الاستقرار في الاسعار .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، انها تختلف عنها في الحدود الزمانية والمكانية، واختلاف البيئة التي اجرت فيها الدراسة ، حيث كانت عن مصرف ليبيا المركزي، وتشابهت هذه الدراسة مع غيرها من الدراسات السابقة من حيث الاهداف التي تسعى الدراسة للوصول لها.

9. الجانب النظري :

9.1. نشأة استقلالية المصرف المركزي:

تاريخياً، تأسس أول بنك مركزي على مستوى العالم عام 1668 في السويد، ثم اعقبه تأسيس بنك انجلترا المركزي عام 1694 مع تأثر البنوك المركزية بالتطورات الاقتصادية ، والسياسية ، والديموغرافية خلال القرون الماضية وحتى الحرب العالمية الأولى، كانت هناك رغبة قوية لجعل البنوك المركزية مستقلة سياسياً عن حكوماتها [14]. لأكثر من 200 عام وحتى قبل أنشاء البنوك المركزية، أثار موضوع استقلالية المصارف المركزية جدلاً واسعاً، فقد أشار ديفيد ريكاردو عام 1824 معقباً على إنشاء بنك وطني بقوله:

"لا يمكن الاطمئنان إلى الاعتماد على الحكومة في السيطرة على اصدار النقود القانونية إذ أن منح الحكومة هذا الامر سيترك غالباً افراطاً في استعمال هذه السلطة ومن ثم سوف يؤثر على التوزيعات الاقتصادية كلاً حسب دوره".

و أشار [15] أن ريكاردو أضاف أنه سوف يكون هناك خطر كبيراً إذا ما سيطر الوزراء (الحكومة) بأنفسهم على إصدار النقود الورقية ، لهذا يقترح ريكاردو أن يتم وضع ذلك في أيدي نواب يتم تفويضهم، ولا يمكن عزلهم من وظائفهم إلى عن طريق الاقتراع في مجلس النواب، وأضاف ريكاردو منع أي تعاملات مالية بين هؤلاء المفوضين والوزراء، ولا ينبغي لهم أن يقرضوا أموالاً للحكومة. وإذا أرادت الحكومة الحصول على الاموال فعليها أن تتحصل عليها من الضرائب أو عن طريق بيع أذونات الخزانة أو أن تقترض من أي مصرف من المصارف ، ولكن لا يمكن أن تقترض الحكومة من هؤلاء الذين يملكون القدرة على اصدار النقود.

وفي هذا الخصوص، يشير [16] بأن كينز قد سبق وتحدث أمام اللجنة الملكية في المصرف المركزي الهندي عام 1913 قائلاً " إن المصرف المركزي النموذجي هو المصرف الذي يمزج المسؤولية الاساسية للحكومة مع درجة عالية من الاستقلالية لسلطات المصرف".

غير أن العلاقة بين المصارف المركزية والحكومات شهدت تغيراً كبيراً في أعقاب أزمة الكساد الكبير (1929-1939) نتيجة ارتفاع معدلات البطالة وركود النشاط الاقتصادي ، ومن ثم زيادة تدخل الحكومة في عمل المصارف المركزية وتأميم بعضها ونقل ملكيتها إلى الدولة وتزايد الضغط على هذه المصارف لتمويل العجوزات في الموازنة العامة، والذي كان له تأثير سلبي على استقلالية المصارف المركزية. استمر هذا الاتجاه خلال عقد الستينات من القرن الماضي في ضوء القناعة بوجود نوع من المفاضلة ما بين البطالة والتضخم استناداً إلى العلاقة التي اظهرها منحنى فيليبس (Phillips Curve) في إطار الفكرة الكينزي، وهو ما يعني أن المصارف المركزية بمقدورها خفض معدلات البطالة من خلال تبني سياسات نقدية توسعية تسهم في زيادة مستويات الناتج

والتشغيل ، إلا إن ذلك يأتي على حساب معدلات التضخم [17].

بسبب ظهور الركود التضخمي، شهد عقد السبعينات من القرن الماضي نقاشاً كبيراً في الادبيات الاقتصادية، حيث تزايدت الشكوك حول جدوى الفكر الكينزي، والافراط في الاعتماد على سياسة نقدية توسعية في الاقتصاديات الغربية، وأشار فريدمان بوجود مفاضلة بين معدل البطالة وانحراف معدلات التضخم عن المعدل المتوقع في الأجل القصير فقط، ما يؤكد محدودية تأثير السياسة النقدية على معدل البطالة.

وأشار العديد من الكُتاب في هذه الفترة إلى مشكلة عدم الاتساق الزمني للسياسة النقدية، إذ يرى كل من Jacom & Vazquez (2005) أن الاصلاحات التي شهدتها عديد من المصارف المركزية لمنحها قدر من الاستقلالية عن السلطات المالية في تصميم وتنفيذ السياسة النقدية إنما يستند على الاسهامات النظرية وأهمها نموذج عدم الاتساق الزمني الذي قدمه كل من Kydland & Prescott عام 1977 وتم تطويره عن طريق Barro & Gordon عام 1983، حيث اشارا إلي أنه إذا ما كانت الحكومة تواجه مفاضلة بين معدلات البطالة والتضخم فهي تميل إلى تفضيل معدلات التضخم تتجاوز المعدلات المثالية [18].

في عام 1985 نادى Rogoff بتفويض السياسة النقدية إلى مصرف مركزي مستقل ومتحفظ في مواجهته للتضخم كأحد الحلول المطروحة للميل التضخمي للسياسة النقدية والتي تنشأ عن تعدد أهداف هذه السياسة إذ تهدف إلى استقرار الناتج ، التوظيف، إلى جانب استقرار الاسعار.

أخيراً، فقد أشار الاقتصادي في جامعة أكسفورد (يورسلاهكس) إلى مفهوم المصرف المركزي الكفؤ والفعال بالكلمة التالية :

> *"إن البنك المركزي ليس مجرد محافظ ونائب محافظ ومجموعة موظفين ، وإنما البنك المركزي هو مجموعة من العقول ذات المعارف العلمية والخبرة الواسعة في الشؤون النقدية والاقتصادية والقانونية ، والتي ينتظم عملها في مؤسسة لها صلاحيات واسعة واستقلالية في ممارسة أعمالها لتحقيق الاغراض التي تعرف العالم المتقدم على أنها أغراض البنوك المركزية" [19].*

9.2. مفهوم الاستقلالية:

تعني استقلالية المصرف المركزي أن المصرف يكون مفوضاً بالعمل على حماية قيمة النقد وتحقيق استقرار الاسعار وأن يكون بالتالي مستقلاً عن الحكومة في إدارة السياسة النقدية وذلك حرصاً على إبعاد السياسة النقدية ووظائف المصرف المركزي عن التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للآراء ومصالح السياسيين سواء في الحكومة أو البرلمان.

استقلالية المصرف المركزي لا تعني الانفصال التام عن السلطة الاقتصادية المتمثلة في الحكومة في شتى النواحي سواء من جهة إدارة السياسة النقدية والائتمانية أو الهيكل التنظيمي أو الإطار التشريعي...الخ، في الواقع فإن المصرف المركزي ليس سوى مؤسسة تعمل ضمن الاطار المؤسساتي للدولة وأن السياسة النقدية التي يقوم بإدارتها المصرف المركزي هي إحدى السياسات الاقتصادية للدولة [20].

فالمؤسسة المستقلة هي التي تحدد أهدافها وتتخذ قراراتها من دون تدخل من الجهاز السياسي، كما تعني أن يكون المصرف المركزي مفوضاً وحده بالعمل على تحقيق استقرار الاسعار، وأن يتمتع المسؤولون الرسميون في المصرف المركزي بالاستقلالية، خصوصاً فيما يتعلق بتعيينهم وإقالتهم ، وأن يتمتع المصرف المركزي بالاستقلال المالي عن الحكومة .

من هنا يمكن تحديد مفهوم استقلالية المصرف المركزي في إدارة السياسة النقدية لتجنب الالتباس أو التداخل مع مفاهيم أخرى من خلال المفهومين التاليين:

1. **المفهوم الأول**: يتمثل في عزل السياسة النقدية عن الضغط السياسي اليومي المستمر، عن طريق أيجاد نوع من القواعد السياسية النقدية يتحتم إتباعها.
2. **المفهوم الثاني**: يتمثل في منح المصرف المركزي الاستقلال التام لإدارة السياسة النقدية ، من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطات التنفيذية من ناحية ، ومن خلال منحه حرية تصرف كاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية من ناحية أخرى ، ويعتبر هذا المفهوم أكثر ارتباطاً بممارسات المصارف المركزية لوظائفها في الوقت الحالي [21].

إذاً علينا أن نميز بين استقلالية المصرف المركزي في تحديد الاهداف والاستقلالية في تحديد الادوات. إذا كانت أهداف المصرف المركزي أو أهداف السياسة النقدية محددة بدقة فهذا يعني أن الاستقلالية في تحديد الاهداف ضعيفة والعكس، أما إذا كانت الاهداف غير محددة بدقة فتكون استقلالية المصرف المركزي أكبر، كما أنه إذا كانت الاهداف كثيرة ومتعددة فإن هذه الاهداف تتناقض وبالتالي تقل الاستقلالية في تحديدها، أما إذا حدد هدف المصرف المركزي في استقرار الاسعار فإنه يكون أكثر استقلالاً [22].

أما فيما يتعلق بتحديد الادوات، فإنه لتحقيق الهدف الرئيسي للمصرف المركزي وهو المحافظة على استقرار الاسعار والعملة، يجب استعمال كافة أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة، فإذا كانت هذه الادوات مفروضة على المصرف المركزي فلا تكون له استقلالية، إما إذا كان له الحرية في اختيار الادوات الناجعة لتحقيق أهدافه فيتمتع باستقلالية [23].

هناك عدة تعريفات لاستقلالية المصرف المركزي، لعل من أهمها تعريف Hicks الذي عرف استقلالية المصرف المركزي على أنها " مصرف مركزي خال نسبياً من أي تدخل سياسي" . أما Walsh(2005) فعرف الاستقلالية على أنها "تحرر صناع السياسة النقدية من التأثير السياسي أو الحكومي المباشر أثناء التصرف في السياسة النقدية". أما (مايكل أبدجمان) فعرف الاستقلالية على أنها "تعني عدم تأثر صانعي السياسة النقدية بالضغوطات السياسية من جانب الحكومة واجهزتها المختلفة أي أن البنك المركزي يسمع أراء الحكومة أو من يمثلها ولكن القرار الاخير يكون له واحده" [24].

هناك العديد من التعريفات حول استقلالية المصرف المركزي ، لا يتسع المجال لسردها جميعاً ، ولكن جميعها تتفق أن يستقل المصرف المركزي عن الحكومة فيما يتعلق بتحديد الاهداف والادوات، ووظائف المصرف المركزي.

10. استقلالية المصارف المركزية بين التأييد والمعارضة:

لاقت فكرة استقلالية المصارف المركزية تأييداً كبيراً وخاصة من قبل السلطات المسؤولة في المصارف المركزية، إلا أن هناك من يعارض هذه الاستقلالية. فيما يلي عرض لبعض هذه الآراء المتباينة:

10.1. الآراء المؤيدة:

يستند المؤيدون لاستقلالية المصرف المركز على مجموعة من المبررات

والحجج التي يمكن أيجازها فيما يلي:

1. يرى مؤيدي الاستقلالية أن استقلالية المصرف المركزي ستؤدي إلى مصداقية السياسة النقدية، وقدرتها على تحقيق الاستقرار في الأسعار والمحافظة عليها في المدى الطويل مع حد أدنى من التكاليف الاقتصادية الحقيقية. كما أن ذلك يكسبها الشفافية في نظر الشعب والمنظمات الدولية [25].
2. المؤشرات الاقتصادية الدولية، حيث يدعم صندوق النقد الدولي الاتجاه نحو استقلالية المصارف المركزية، وأصبح أحد المتطلبات المهمة في برامج الاصلاح المالي والمصرفي التي يفرضها على الدول النامية، في إطار الاتجاه العالمي نحو فرض آليات السوق وفق متطلبات السوق الحر.
3. رسم السياسة الاقتصادية للبلد يجب أن تكون بعيداً عن نفوذ وتدخل رجال السياسة، بما فيهم اعضاء الحكومة والبرلمان لأنهم يسعون لكسب ود الناخب بالدرجة الأولى على حساب اهداف السياسة النقدية.

10.2. تشير العديد من الدراسات منها Fischer أن هناك علاقة عكسية بين التضخم واستقلالية المصرف المركزي من خلال استعراضه للعديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستقلالية [26].

الآراء المعارضة :

يرى المعارضون لاستقلالية المصرف المركزي مجموعة من المبررات التي منها:

1. ان استقلالية المصرف المركزي قد لا تكون مستقلة تماماً عن سلطة الحكومة، إذ هناك وسائل وأساليب رسمية وغير رسمية عديدة حكومات المصارف المستقلة التأثير على السياسة النقدية التي تعتمدها هذه المصارف.
2. يرى بعض المعارضين أن المصرف المركزي هو وكيل الحكومة ومنفذ للسياسة النقدية التي تمليها عليه وإن أكثر المصارف المركزية هي خاضعة للسلطة الحكومية بحجة أن السياسة النقدية هي موضوع أو قضية سياسة ، لذلك يجب على محافظي المصارف المركزية الاستجابة لأوامر قادتهم السياسيين .
3. من جانب أخر يرى بعض المعارضين أن مسألة استقلالية المصرف المركزي تؤدي إلى معالجة التضخم لا تؤكده الوقائع و هي عملية نسبية، حيث أن الواقع يشير أن بلد مثل الارجنتين وبيرو تعاني من معدلات تضخم عالية جداً بالرغم تمتع المصارف المركزية لديها باستقلالية عالية. في المقابل هناك دول تنعم بمعدلات تضخم منخفضة، مثل فرنسا، والمغرب، وقطر، واليابان، والسلطة النقدية لديها تتمتع بدرجة محدودة من الاستقلالية [27].

إذاً تتباين الآراء بين مؤيد ومعارض لموضوع استقلالية المصرف المركزي ، ولازال الجدل مستمر بين مؤيد ومعارض، ولكن ما ينبغي التأكيد عليه هو أن يعمل الطرفين (الحكومة ، والمصرف المركزي) من أجل تحقيق الاهداف الاقتصادية العامة، وأن يعمل الطرفين أيضاً لتحقيق الصالح العام للشعب والدولة من خلال تحديد المهام بدقة وفق رؤية واحدة، على أن يلتزم المصرف المركزي بالتزام شروط الشفافية والافصاح والمسؤولية، والحفاظ على استقرار النظام المصرفي .

11. علاقة الاستقلالية بالتضخم :

يشير مصطلح التضخم (Inflation) إلى أنه "زيادة واسعة في النقود دون زيادة كمية السلع والخدمات مما يترتب عليه زيادة مفرطة في الأسعار بمعنى انخفاض القوة الشرائية للنقود"، أيضاً تم تعريف التضخم على أنه "نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة". حقيقة هناك العديد من التعريفات للتضخم والتي تتباين حسب وجهة نظر الاقتصاديين، فمنهم من عرفه وفقاً لآثاره، ومنهم عرفه وفقاً لمسبباته [28]، ولن نطيل في هذا المقام عرض كافة التعريفات.

يعتبر تحقيق معدل تضخم منخفض واستقرار الاسعار من أهم أهداف السياسة النقدية للمصرف المركزي، من هنا تعتبر مشكلة التضخم واحد من أكثر التحديات التي تواجه اقتصاد أي دولة، نظراً لانعكاساته السلبية على اقتصاديات الدول، التي لها أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ، في كافة البلدان باختلاف نظمها الاقتصادية[29].

التضخم المنخفض على فترات طويلة إشارة إلى مصرف مركزي فعال. والهبوط في معدلات التضخم الذي شهدته دول العالم في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين كان نتيجة الدعوات نحو استقلالية المصارف المركزية. حيث أنخفض التضخم العالمي من 30% إلى 3% في تلك الحقبة، وكان ذلك نتيجة سياسة نقدية فعالة قامت بإدارتها مصارف مركزية مستقلة. من جانب أخر يرى أنصار استقلالية المصارف المركزية أنه أذا كان المصرف المركزي متمتعاً باستقلالية كافية وبعيداً عن الضغوط السياسية من جانب الحكومة و البرلمان، فإن السياسة النقدية التي سيتبعها المصرف المركزي في هذه الحالة ستؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم وتؤدي بالنتيجة إلى استقرار مستويات الاسعار.

ومن ضمن الدراسات التي بحثت في هذه العلاقة دراسة كل من (Bad & Parkin) بعنوان "قوانين البنك المركزي والسياسة النقدية"، والتي تم خلالها إجراء مقارنة معدلات التضخم في 12 دولة متقدمة لفترة محدودة مع درجة استقلالية المصارف المركزية لهذه البلدان ولنفس الفترة، وأظهرت الدراسة بوجود علاقة عكسية بين كل من درجة الاستقلالية ومعدلات التضخم، بمعنى كلما زادت درجة استقلالية المصرف المركزي كلما انخفضت معدلات التضخم، كما أشاره الدراسة إلى أن التحكم في التضخم في البلدان المتقدمة لن يؤدي إلى خفض معدلات النمو أو زيادة معدلات البطالة [30].

ومن الدراسات أيضاً التي تناولت العلاقة بين درجة استقلالية المصارف المركزية ومعدلات التضخم دراسة (Cukierman, A., S. B. Webb, and B. Neyapti) 1992 بينت أن هذه العلاقة هي علاقة عكسية إذ كلما ارتفعت درجة استقلالية المصرف المركزي كلما زادت سيطرتها على معدلات التضخم، الامر الذي زاد من مطالبة الاقتصاديين باستقلالية المصارف المركزي ، إذ أن انخفاض معدلات التضخم في الدولة التي تتمتع مصارفها المركزية بدرجة عالية من الاستقلالية يعد سبب رئيسي في المناداة بالاستقلالية [31].

من ناحية أخرى اجرى كل من (Masiandro & Jabellini) دراسة لقياس استقلالية المصارف المركزية حيث تم اعتماد مقياسين لهذه الدراسة، الأول مبني على اساس معايير اقتصادية يأتي في مقدمتها مقدرة الحكومة على تحديد الشروط المقررة للاقتراض الحكومي من المصرف المركزي، والأدوات النقدية التي تخضع لإدارة المصرف المركزي ، والثاني مبني على أساس معايير سياسية مشابه للمقياس الذي استخدمه كل من (Bad & Parkin)، وقد أعتمد الباحثان في هذه الدراسة على بيانات للتضخم ودرجة الاستقلالية لخمس دول أخرى للفترة من (1950-1989) وأظهرت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين درجة الاستقلالية ومعدلات التضخم [32].

وتشير [33] أن (Rogoff;1985) كان أول من اقترح تفويض السياسة النقدية إلى مصرف المركزي مستقل ومتحفظ تجاه التضخم، كأحد الحلول المطروحة لمشكلة الميل التضخمي للسياسة النقدية التي تنشأ عن تعدد اهداف السياسة النقدية حيث تهدف إلى استقرار الناتج ، وتحقيق التوظيف، اضافة إلى تحقيق الهدف الكلي وهو الاستقرار العام للأسعار .

ارتفاع معدلات التضخم ينتج عنه تآكل استقلالية المصرف المركزي من الناحية الفعلية، مهما كانت درجة استقلاليته من الناحية القانونية وذلك بسبب تراجع قدرته أمام ضغط ا لقطاع الحكومي بهدف رفع حجم الائتمان. ايضاً فإن ربط الاجور بمعدلات التضخم، يدفع المصرف المركزي مهما كانت درجة استقلاليته من الناحية القانونية إلى أن يتكيف مع معدلات التضخم ا لمرتفعة، وإلى أن يرفع معدل نمو الائتمان، في نفس الوقت فإن هذا الربط بين ارتفاع معدل التضخم وبين الزيادة في الاجور يقلل من تكلفة التضخم ووطأته ويقلل من ثم الحاجة لوجود مصرف مركزي مستقل. ويرى المؤيدين لاستقلالية المصارف المركزية، ان ارتفاع معدلات التضخم بسبب التدخل السياسي يؤدي إلى سرعة دوران مسؤولي المصارف المركزية أو طردهم لعدم قدرتهم على الحفاظ على مستوى التضخم.

لهذا من الطبيعي أن تهتم المصارف المركزية بإبقاء التضخم دون مستويات معينة، لذا فإن المصارف المركزية تصبح هي التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار في الاقتصاد، أي ضمان معدلات بطيئة لتغير مستويات الأسعار لأن انعدامه يقود غلى تسوية عملية وصنع واتخاذ القرار من قبل الوحدات الاقتصادية وانعدام الثقة بالسلطة النقدية وعرقلة النمو الاقتصادي [34].

ويرى [35] أن السؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا تؤدي الاستقلالية إلى خفض معدلات التضخم؟ ويجيب الباحثان، أن من أهم الاسباب الرئيسية للتضخم الداخلي "المحلي" هو التعارض بين السياستين المالية والنقدية إذ أن اثر استقلالية المصرف المركزي على التضخم يتبين من خلال انعكاس تلك الاستقلالية على التعارض الذي ينشأ بين السياسة المالية والسياسة النقدية، إذ ينشأ التعارض بن السياسة المالية والسياسة النقدية نتيجة ميل الحكومة لتمويل عجز الموازنة تمويلاً تضخمياً ولذلك فإن التركيز على أهمية عزل المصرف المركزي عن الضغوط السياسية يعتبر كعلاج للميول التضخمية.

أما اثر الاستقلالية على التضخم الخارجي والذي تتسبب به التغيرات في سعر الصرف فيتبين من التعارض بين السياسة النقدية وسعر الصرف في حالة قيام الحكومة، بتحديد أهداف سعر الصرف تتعارض مع أهداف السياسة النقدية التي يضعها المصرف المركزي لتحقيق استقرار الاسعار نتيجة لعدم استقلال أداة سعر الصرف وعرض النقد، إذ أن الرغبة في استقلالية المصرف المركزي لا تتحدد فقط في أهمية عزله عن الضغوط السياسية، إنما أيضاً إعطاء المصرف المركزي الحرية في صياغة السياسة النقدية من خلال إدارة القاعدة النقدية.

المحور الثاني : التحليل القياسي لعلاقة استقلالية مصرف ليبيا المركزي بالتضخم في ليبيا:

يهدف هذا المحور إلى قياس العلاقة بين استقلالية مصرف ليبيا المركزي (كمتغير مستقل) والذي تم الاعتماد على درجة الاستقلالية التي أظهرتها دراسة [36]، مع أحد متغيرات الاقتصاد الكلي وهو التضخم (كمتغير تابع).

درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي هي نسبة مئوية في سنة معينة، تم الاعتماد على قانون 46 لسنة 2012، حيث بلغت النسبة (66.4%)، حيث لا توجد سلسلة زمنية تعبر عن درجة الاستقلالية، بل هي نسبة مئوية واحدة طيلة الفترة محل الدراسة، وبالتالي سيتم التعبير عنها بمتغير وهمي ليعبر عن المتغير المستقل (درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي) ، وذلك بإعطائه الرقم (1) للأعوام التي صدر فيها هذا القانون، و إعطاء الرقم (0) للأعوام التي سبقت القانون، بعبارة اخرى، سيأخذ المتغير العشوائي قيمة الصفر خلال السنوات من 1990 و الى 2011، ثم يأخذ قيمة الواحد الصحيح من عام 2012 الى 2021، اي بعد صدور قانون المصارف في عام 2012. كما تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار البسيط (Simple Linear Regression Model) لاختبار العلاقة بين المتغيرين، وتم أجراء التحليل باستخدام البرنامج الاحصائي (Eviews) للحصول على النتائج المطلوبة.

مواصفات النموذج القياسي:

حتى تتمكن الدراسة من تحديد الاثار الاقتصادية التي تخلفها استقلالية مصرف ليبيا المركزي على معدلات التضخم في ليبيا، فقد تم استخدام النموذج القياسي التالي:

$$INF = f(ICBL) \quad \ldots\ldots(1)$$

و بعد إعادة كتابة المعادلة و أخذها الصيغة القياسية ، تصبح المعادلة على النحو الاتي:

$$INFL_t = \beta_0 + \beta_1 \mathrm{INDEP}_t + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots(2)$$

حيث أن:

INF = تمثل معدلات التضخم وهذا الاخير تم التعبير عنه ببيانات مؤشر سعر المستهلك (CPI).

ICBL = تعبر عن مؤشر استقلالية مصرف ليبيا المركزي.

E = المتغير العشوائي

β0, β1 = تعبر عن قيم المعلمات

اختبار جذور الوحدة:

تعد اختبارات جذور الوحدة من الاختبارات الضرورية و الاساسية في تحليل العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، و الهدف الرئيسي منها هو معرفة ترتيب او مستوى استقرار السلسلة الزمنية حتى لا يتم الحصول على نتائج غير صحيحة. إن الفكرة الاساسية التي يقوم عليها هذا الاختبار هو اختبار فرضية العدم و التي تنص على ان السلسلة الزمنية لها جذور وحدة (غير مستقرة) ضد الفرضية البديلة (السلسلة الزمنية ليس لها جذور وحدة (مستقرة)، و ترفض فرضية العدم اذا كانت مستوى الاهمية اقل من 5%، و عليه وبناءً على النتائج يمكن قبول الفرضية البديلة.

جدول (1): نتائج اختبار ديكي_ فوللر الموسع(ADF) لسلسلة بيانات التضخم

المتغير	المستوى		الفرق الاول	
	حد ثابت	حد ثابت و اتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت و اتجاه عام
التضخم	-1.438866	-2.184948	-4.002695*	-4.030374**

	%1	-3.605593	-4.205004	-3.605593	-4.205004
مستوى المعنوية	%5	-2.936942	-3.526609	-2.936942	-3.526609
	%10	-2.606857	-3.194611	-2.606857	-3.194611

ملاحظات: الجدول من اعداد الباحثان ، و الاختبار تم تنفيذه باستخدام برنامج Eviews10 ، العلامات * ، ** تعبر عن مستوى الاهمية عند 1% و 10% على لتوالي.

كما يشير الجدول رقم (1) أعلاه ، الذي يعرض نتائج اختبار جذور الوحدة للمتغير التابع في الدراسة، و نوع الاختبار المستخدم هنا هو اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF Test) . يبين الجدول نتائج اختبار ديكي فوللر و التي تنطوي على اختبارين (اختبار على المستوى و اختبار على الفرق الاول). و بالنظر الى النتائج يمكن ملاحظة أن فرضية العدم قد تم قبولها ، مما يعني ان السلسلة الزمنية المعبرة عن التضخم غير مستقرة على المستوى ، في حين نجد انه على الفرق الاول قد تمكن الاختبار من رفض فرضية العدم و قبول الفرضية البديلة، مما يؤكد على ان السلسلة الزمنية للمتغير التابع ليس مستقرة على المستوى I(0) و لكنها مستقرة على الفرق الاول I(1).

نتائج التحليل القياسي للنموذج:

بعد إجراء اختبار جذور الوحدة للتأكد من استقراريه السلسلة الزمنية المستخدمة في النموذج و تحديد درجة سكونها ، عليه يمكن الانتقال الى الخطوة الثانية و هي تحليل العلاقة بين استقلالية مصرف ليبيا المركزي و معدلات التضخم و الكشف عن طبيعتها خلال الفترة الزمنية (1990-2020). من خلال النتائج الموضحة بالجدول (2) ، يمكن القول ان هناك علاقة عكسية (سلبية) بين استقلالية مصرف ليبيا المركزي و بين معدلات التضخم في ليبيا عند مستوى معنوية اقل من 5%. هذه النتيجة تتفق مع ما جاء في النظرية الاقتصادية، حيث ان زيادة نسبة استقلالية المصرف المركزي ستعمل على تخفيض معدلات التضخم، فانخفاض استقلالية المصرف المركزي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم في ليبيا بمقدار ما يعادل 66.4% من الوحدات.

ووفقاً لنتائج التحليل يمكن صياغة معادلة الانحدار على النحو التالي:

INF = 0.5605 – 0.6643 INDEP……..(3)

جدول (2): نتائج تحليل الانحدار للعلاقة بين استقلالية المصرف المركزي ومعلات التضخم في ليبيا

المتغير	المعلمة	الانحراف المعياري	مستوى الاهمية
Constant	.56050	0.654337	0.9054
INDEP	0.6643 * -	0.431851	0.0000
R-squared		0.690407	
S.E. of regression		0.29932	
DW-statistic		2.4319	
F F-statistic		40.87695	
Prob(F-statistic)		0.0000	
المعادلة	**INF = 0.5605 – 0.6643 INDEP**		

ملاحظات: الجدول من اعداد الباحثان ، و الاختبار تم تنفيذه باستخدام برنامج Eviews10 ، المتغير التابع (INF)، و العلامة * تعني درجة الاهمية (اقل من 5%).

كما هو مبين من نتائج الجدول (2) ان قيمة معامل التحديد R^2 تبلغ 69% ، أي ان ما نسبته 69% من التغيرات في معدلات التضخم في ليبيا ترجع لتغير نسبة استقلالية المصرف المركزي في ليبيا، اما باقي النسبة فتعزى التغيرات الى متغيرات خارج النموذج، علاوة على ذلك فإن القيمة الاحصائية لاختبار داربن واتسون (DW) تقع في منطقة القبول فقد بلغت ما قيمته 2.4319، مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي. أما صحة نتائج نموذج الانحدار فقد اثبتتها القيمة الاحتمالية لـ F الاحصائية و التي كانت عند مستوى معنوية اقل من 1% علاوة على ان قيمة معامل التحديد اقل من قيمة اختبار داربن واتسون (DW).

الاختبارات التشخيصية للنموذج:

للتحقق من نتائج الدراسة فقد تم الاستعانة ببعض الاختبارات التشخيصية الموضحة بالجدول رقم (3)، حيث يحتوي هذا الجدول على نتائج اختبار الارتباط التسلسلي(LM Test)، و نتائج اختبار التحيز (ARCH Test) ، إضافة الى نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للكشف عن طبيعة الدالة (Normality Test).وبشكل عام فإن نتائج اختبار الارتباط التسلسلي اكدت على عدم وجود مشاكل ارتباط ذاتي، و كذلك الحال في اختبار عدم التجانس حيث اثبتت نتائج الاختبار خلو النموذج من مشكلة عدم التجانس، علاوة على نتائج التوزيع الطبيعي كما في الشكل (1) اكدت هي الاخرى ان بواقي النموذج موزعة توزيعاً طبيعياً، مما يشير الى صحة النتائج وصلاحية النموذج المقدر.

جدول(3): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

اختبارات تشخيصية- Diagnostic Tests

نوع الاختبار	الاختبار المستخدم	نتيجة الاختبار	الاستنتاج
الارتباط التسلسلي	LM Test	CHSQ(2): 0.9220 [0.630]	لا يوجد ارتباط تسلسلي
التوزيع الطبيعي	Jarque-Bera Test	CHSQ(2):3.90700[0.141]	موزعة طبيعياً
التجانس	ARCH Test	CHSQ(2): 1.150[0.283]	متجانسة

ملاحظات: الجدول من اعداد الباحثان ، و الاختبار تم تنفيذه باستخدام برنامج Eviews10. Lagrange Multiplier Test (LM)Test ، Autoregressive Conditional Heteroskedasticity Test (ARCH) ، الارتباط التسلسلي (Serial Correlation)، التوزيع الطبيعي (Normality Test) ، التجانس (Heteroskedasticity) .

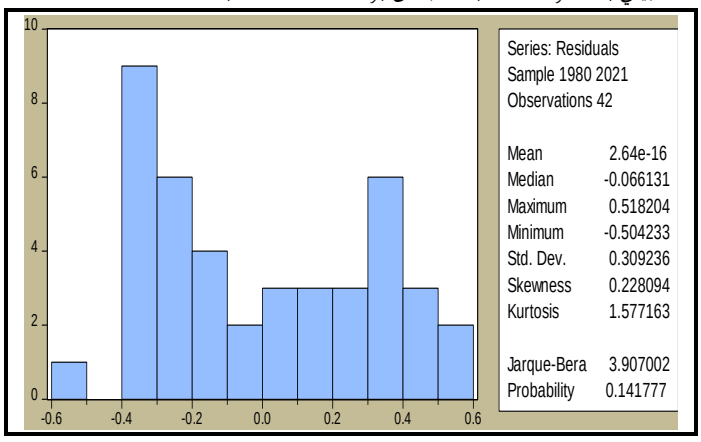

الشكل(1): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج

اختبارات الاستقرار:

و لمزيد من التأكد من صحة النتائج فإن الدراسة قامت بإجراء اختبارات استقرار الدالة، وهي(CUSUM & CUSUMQ Tests) كما هي موضحة في الشكلين (2) و (3) هذه الاختبارات أكدت على أن المعادلة المقدرة تمتلك خصائص المعادلة الاقتصادية القياسية المرغوب بها، كما أكدت على أن جميع المعلمات مستقرة على المدى الطويل.

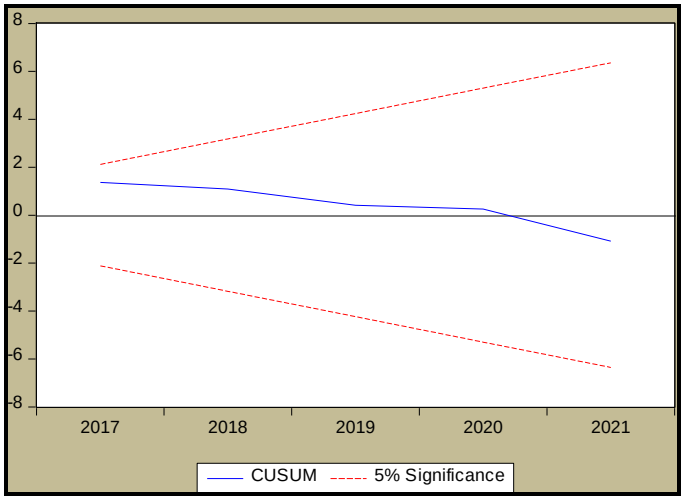

شكل (2): اختبار CUSUM للمعادلة المقدرة

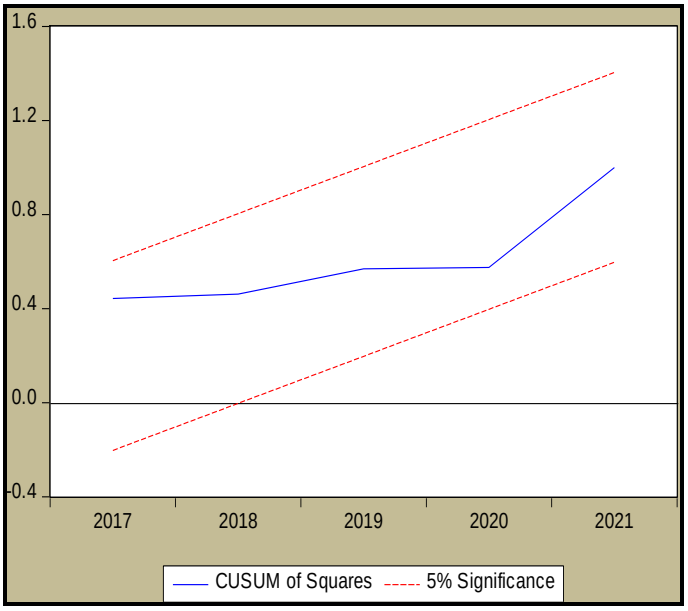

الشكل (3): اختبار CUSUMSQ للمعادلة المقدرة

المناقشة :

قامت هذه الورقة بدارسة العلاقة بين استقلالية مصرف ليبيا المركزي و معدلات التضخم الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة الزمنية من 1990-2020، و ذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى لتحليل الانحدار الذاتي بينهما. نتائج الدراسة كشفت عن وجود علاقة عكسية بين استقلالية مصرف ليبيا المركزي و معدلات التضخم في الاقتصاد، فزيادة معدل استقلالية المصرف المركزي بوحدة واحدة سوف تنتج انخفاضاً في معدلات التضخم بمقدار 66.4 % من الوحدات، و هذه النتيجة تتماشى مع ما جاء في النظرية الاقتصادية. وهذا ما أكدته الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، ومنها دراسة Bad (Masiandro & Jabellini . Cukierman & B. Neyapi . &Parkin)، والتي تم اجراءها على العديد من قوانين المصارف المركزية للعديد من دول العالم، والتي بينت أن هناك علاقة عكسية بين استقلالية المصارف المركزية والتضخم، إذ كلما ارتفعت درجة استقلالية المصرف المركزي كلما انعكس في انخفاض معدلات التضخم، الامر الذي زاد من دعوات الاقتصاديين بضرورة منح المصارف المركزية مزيد من الاستقلالية. كما أن نتيجة هذه الدراسة كانت متوافقة مع النتائج التي توصلت إليها كل من دراسة (محمد خ.، 2013)، (التلباني ، 2019) ، (ماطي، 2009) على أن هناك علاقة عكسية بين درجة استقلالية المصرف المركزي ومعدلات التضخم في الاقتصاد.

عليه، فإن استقلالية المصرف المركزي من الركائز الاساسية التي يجب على الحكومة ان تنتبه لها عند وضع سياساتها الاقتصادية التي تهدف الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و المالي، لذلك على السلطات الحكومية في ليبيا اخذ هذه النتيجة بعين الاختبار عنده وضعها لسياسات اقتصادية من شأنها تحقيق الاستقرار العام للأسعار و الاستقرار الاقتصادي ككل.

النتائج :

- تختلف درجة استقلالية المصارف المركزية من دولة إلى أخرى حسب نصوص قوانين هذه الدول.
- تم إثبات الفرضية وهو وجود علاقة عكسية بين استقلالية مصرف ليبيا المركزي و معدلات التضخم في الاقتصاد، فزيادة معدل استقلالية المصرف المركزي بوحدة واحدة سوف تنتج انخفاضاً في معدلات التضخم بمقدار 66.4 % من الوحدات، و هذه النتيجة تتماشى مع ما جاء في النظرية الاقتصادية.
- أن استقلالية المصرف المركزي لا تعني أنه منفصل عن الحكومة في تحديد الاهداف النهائية للسياسة النقدية ، إنما يجب أن يكون هناك تنسيق بين الحكومة والمصرف المركزي على تحديد الاهداف النهائية للسياسة النقدية .
- لا يوجد مصرف مركزي مستقل بشكل مطلق، إنما تختلف نسبة درجة الاستقلالية من مصرف مركزي للأخر حسب قانون المصارف لكل بلد.
- أن درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي واقعياً قد تكون أقل من ذلك بكثير، عند النظر في الظروف التي السياسية والاقتصادية التي تعيشها ليبيا منذ 2011، والتي أدت إلى تشظي مصرف ليبيا المركزي إلى فرعين في كل من طرابلس وبنغازي منذ عام 2015 تقريباً. والتي جعلت من المصرف المركزي فاقد لكثير من ادواته ووظائفه ، والتي انعكست على ارتفاع التضخم بشكل كبير.
- يمكن رفع درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي بتوحيد المصرف ، واجراء تعديلات أو اصدار قانون جديد للمصارف يمنح المصرف المركزي مزيد من الاستقلالية.

التوصيات :

- يجب أن يتم رفع درجة استقلالية مصرف ليبيا المركزي حتى يتمكن من السيطرة على معدلات مقبولة من التضخم.
- يرى الباحثان، ان تتفق الحكومة والمصرف المركزي في تحديد اهداف السياسة النقدية، وأن يترك للمصرف المركزي إدارتها بالشكل الذي يحقق هذه الاهداف.
- منح مزيد من الاستقلالية لمصرف ليبيا المركزي ، وإبعاده عن التجاذبات السياسية والامنية، أحد الاساليب الناجعة لتفعيل السياسة النقدية، وخاصة استهداف التضخم ومحاربته ، وهذا ما أشارت إليه النظريات الاقتصادية، وتجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.
- يرى الباحثان، أن قانون المصارف رقم 46 لسنة 2012 يحتاج إلى تعديلات جذرية، وذلك من أجل منح مصرف ليبيا المركزي مزيد من الاستقلالية، والادوات التي تمكنه من القيام بمهمته في هذا الاتجاه.

- من الضرورة بمكان إعطاء دور أكبر للمصرف المركزي من أجل تحقيق الاستقرار في الاسعار ومحاربة التضخم كهدف أساسي للسياسة النقدية لمصرف ليبيا المركزي .

المراجع :

[1]- خورشيد، نجاة محمد. 2013. استقلالية المصرف المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية في سورية. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. جامعة حلب.

[2]- علي، عشري محمد. (2021). قياس استقلالية البنك المركزي المصري في ضوء الإصلاحات المصرفية المتمثلة في إصدار القانون رقم 194 لسنة 2020 .المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة: جامعة عين شمس - كلية التجارة، العدد الاول، ص ص 453-510.

[3]- عبدالمنعم، هبة. طلحة، وليد. 2019. موجز سياسات استقلالية البنوك المركزية. منشورات صندوق النقد العربي.

[4]- علي، عشري محمد. (2021). قياس استقلالية البنك المركزي المصري في ضوء الإصلاحات المصرفية المتمثلة في إصدار القانون رقم 194 لسنة 2020 .المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة: جامعة عين شمس - كلية التجارة، العدد الاول، ص ص 453-510.

[5]- عبدالمنعم، هبة. طلحة، وليد. 2019. موجز سياسات استقلالية البنوك المركزية. منشورات صندوق النقد العربي.

[6]- ماطي، مريم. 2009. استقلالية البنوك المركزية واثرها على فعالية السياسة النقدية حالة بنك الجزائر. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير. جامعة العربي بن مهيدي . أم البواقي.

[7]- الكيلاني، عادل عبدالله. 2022. استقلالية مصرف ليبيا المركزي استناداً للقانون (46) لسنة 2012 باستخدام نموذج Grilli & Cukierman لقياس استقلالية المصارف المركزية. مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الخامس.

[8]- الغالبي، عبدالحسين جليل و سوسن كريم الجبوري. 2017. اثر استقلالية البنك المركزي على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1991-2013). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، ص ص 235-461.

[9]- محمد، حياة جمعة، جعفر باقر علوش. 2019. استقلالية البنك المركزي وتأثره بالمالية العامة. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، المجلد الثاني، العدد الثاني والثلاثون، ص ص 360-372 .

[10]- البياتي، ستار خليل و مشتاق لطيف سعيد. 2018. استقلالية البنوك المركزية مع اشارة خاصة إلى قياس مدى استقلالية المصرف المركزي العراقي. مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد الحادي والاربعون، العدد 116، ص ص 1- 10.

[11]- خورشيد، نجاة محمد. 2013. استقلالية المصرف المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية في سورية. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. جامعة حلب.

[12]- التلباني، أحمد محي الدين. 2019. اثر استقلالية البنوك المركزية على استهداف التضخم مع الاشارة إلى مصر. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد الثامن، ص ص 7-86.

[13]- ماطي، مريم. 2009. استقلالية البنوك المركزية واثرها على فعالية السياسة النقدية حالة بنك الجزائر. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير. جامعة العربي بن مهيدي . أم البواقي.

[14]- عبدالمنعم، هبة. طلحة، وليد. 2019. موجز سياسات استقلالية البنوك المركزية. منشورات صندوق النقد العربي.

[15]- [15] البياتي، ستار خليل و مشتاق لطيف سعيد. 2018. استقلالية البنوك المركزية مع اشارة خاصة إلى قياس مدى استقلالية المصرف المركزي العراقي. مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد الحادي والاربعون، العدد 116، ص ص 1- 10.

[16]- B W Fraser .(1994) .تاريخ *Reserve Bank of Australia Bulletin*. الاسترداد 02 09, 2021، من Reserve Bank of Australia Bulletin: https://www.rba.gov.au/publications/bulletin/1994/dec/pdf/bu-1294-1.pdf

[17]- عبدالمنعم، هبة. طلحة، وليد. 2019. موجز سياسات استقلالية البنوك المركزية. منشورات صندوق النقد العربي.

[18]- ديش، فاطيمة الزهراء. 2018. دور السياسات النقدية والمالية في الحد من الازمات الاقتصادية دراسة حالة: أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسيروالعلوم التجارية.جامعة تلمسان.

[19]- البياتي، ستار خليل و مشتاق لطيف سعيد. 2018. استقلالية البنوك المركزية مع اشارة خاصة إلى قياس مدى استقلالية المصرف المركزي العراقي. مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد الحادي والاربعون، العدد 116، ص ص 1- 10.

[20]- علي، عشري محمد. (2021). قياس استقلالية البنك المركزي المصري في ضوء الإصلاحات المصرفية المتمثلة في إصدار القانون رقم 194 لسنة 2020 .المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة: جامعة عين شمس - كلية التجارة، العدد الاول، ص ص 453-510.

[21]- ماطي، مريم. 2009. استقلالية البنوك المركزية واثرها على فعالية السياسة النقدية حالة بنك الجزائر. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير. جامعة العربي بن مهيدي . أم البواقي.

[22]- عباس، غادة وعلاء حبيب. 2014. دور استقلالية المصارف المركزية في الحد من التضخم. جامعة تشرين.

[23]- علي، عزوز. 2008. قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الاصلاحات الحديثة. المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول "إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة". جامعة قاصدي مرباح، ورقلة. 1-24.

[24]- خورشيد، نجاة محمد. 2013. استقلالية المصرف المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية في سورية. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. جامعة حلب.

[25]- ماطي، مريم. 2009. استقلالية البنوك المركزية واثرها على فعالية السياسة النقدية حالة بنك الجزائر. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير. جامعة العربي بن مهيدي . أم البواقي.

[26]- الغالبي، عبدالحسين جليل و سوسن كريم الجبوري. 2017. اثر استقلالية البنك المركزي على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1991-2013). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، ص ص 235-461.

[27]- الغالبي، عبدالحسين جليل و سوسن كريم الجبوري. 2017. اثر استقلالية البنك المركزي على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1991-2013). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، ص ص 235-461.

[28]- الغالبي، عبدالحسين جليل و سوسن كريم الجبوري. 2017. اثر استقلالية البنك المركزي على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1991-2013). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، ص ص 235-461.

[29]- يوسف محمد عطوة و آخرون. 2018. اثر تطبيق سياسة استهداف التضخم على النمو الاقتصادي في مصر (نموذج قياسي مقترح). المجلة العلمية للتجارة والتمويل، مجلد ثمانية وثلاثون، العدد الثاني، ص ص 233-264 .

[30]- ماطي، مريم. 2009. استقلالية البنوك المركزية واثرها على فعالية السياسة النقدية حالة بنك الجزائر. رسالة ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير. جامعة العربي بن مهيدي . أم البواقي.

[31]- الغالبي، عبدالحسين جليل و سوسن كريم الجبوري. 2016. العلاقة بين استقلالية البنك المركزي وسعر الصرف في مصر. مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، ص ص 93-116.

[32]- خورشيد، نجاة محمد. 2013. استقلالية المصرف المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية في سورية. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. جامعة حلب.

[33]- خورشيد، نجاة محمد. 2013. استقلالية المصرف المركزي وأثرها في فعالية السياسة النقدية في سورية. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. جامعة حلب.

[34]- بدر، رجاء. سنة النشر غير معروفة. استهداف التضخم: دراسة لتجارب بلدان نامية في السياسة النقدية. قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية. منشورات البنك المركزي العراقي. ص ص 1-25.

[35]- الغالبي، عبدالحسين جليل و سوسن كريم الجبوري. 2017. اثر استقلالية البنك المركزي على بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1991-2013). مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد الرابع عشر، العدد الثالث، ص ص 235-461.

[36]- الكيلاني، عادل عبدالله. 2022. استقلالية مصرف ليبيا المركزي استناداً للقانون (46) لسنة 2012 باستخدام نموذج Grilli & Cukierman لقياس استقلالية المصارف المركزية. مجلة الرؤية للعلوم الاقتصادية والسياسية، العدد الخامس.